دور سليم علي سلام في الحركة الإصلاحية في بيروت (١٩١٢-١٩١٣)

ياسر خاشع عبيد أحمد

أ.م. د. أنس إبراهيم العبيدي

جامعة بغداد - كلية الآداب - قسم التاريخ

Yaserkashea@gmail.com

دور سليم علي سلام في الحركة الإصلاحية في بيروت (١٩١٢-١٩١٣)

ياسر خاشع عبيد أحمد

أ.م. د. أنس إبراهيم العبيدي

الملخص

بعد ان توالت هزائم الدولة العثمانية وخسرت أجزاء كبيرة من أراضيها في أوائل القرن العشرين، بدأ العرب من أبناء الولايات العثمانية يفكرون في مصير بلادهم إذا ما تعرضت الدولة العثمانية الى الانهيار، فبدأت حركة إصلاحية في بيروت بين عامي ١٩١٢-١٩١٣، قادها الزعيم البيروتي سليم علي سلام، والتي تمثلت بتأسيس جمعية بيروت الإصلاحية، وانتخب سليم علي سلام مسؤولا تنفيذيا للجمعية، ودعت الحركة الإصلاحية في بيروت الى ترك الشؤون الداخلية للولايات العربية في ايدي السكان المحليين، فضلا عن الاعتماد على المستشارين الاوربيين في كل ولاية. الا ان الحكومة العثمانية لم تستجب لتلك المطالب وأقدمت على إغلاق الجمعية.

The role of Salim Ali Salam in the reform movement in Beirut (1912-1913)

Yasir Khashi'a Ubaid Ahmed Dr. Anas Ibrahim al-Ubaidi

Baghdad University - College of Arts - Department of History

Abstract

After the Ottoman Empire suffered further defeats and lost large parts of its territories in the early twentieth century, the Arabs of the Ottoman states began to think about the fate of their country if the Ottoman state was subjected to collapse. A reform movement started in Beirut between 1912-1913, led by Perutian leader Salim Ali Salam, which was represented by the establishment of the Beirut Reform Society. Salim Ali Salam was elected executive officer of the Assembly, and the reform movement in Beirut called for leaving the internal affairs of Arab states in the hands of the local population, as well as relying on advisors Europeans in every state. The Ottoman government did not respond to these demands and proceeded to close down the assembly.

ظروف تأسيس جمعية بيروت الإصلاحية:

ارتبطت الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر عام ١٩١٢ ارتباطا وثيقا بالحالة التي آلت اليها أوضاع الدولة العثمانية على مختلف الأصعدة، سياسيا وعسكريا واجتماعيا، وما اثارته هذه الحالة من تحركات على صعيد الدولة العثمانية نفسها، وعلى صعيد القوى المحلية والدولية(١).

فمنذ ان سيطر الاتحاديون على مقاليد الحكم في الدولة العثمانية عام ١٩٠٩، عملوا على انتهاج سياسة معادية للعناصر العثمانية غير التركية أساسها التتريك والتمييز العنصري. واخذوا يسنون القوانين الجديدة لمصلحة العنصر التركي لكي يهيمن على سائر العناصر الأخرى فيسلبها كافة الامتيازات التي حصلت عليها قبل استئناف العمل بالدستور(٢). كما تكررت الدعوة من قبل الكتاب العثمانيين الى التخلص من كل ما هو عربي حتى وان كان دينيا، واخذوا يسيئون للعرب في أعمدة صحفهم. وتذكر المصادر ان أحد كتابهم ألف كتابا بعنوان (القومية الجديدة)، يدعو فيه الى التقليل من شأن العرب والرموز العربية الإسلامية (٣).

ولا شك ان التمييز الذي لمسه العرب في تلك الحقبة كان له الأثر الكبير في اثارة نقمتهم على السلطة العثمانية، ففي العهود السابقة كان العربي يجد طريقه أحيانا الى منصب عال في الجيش او الوظائف المدنية، ولكن بعد ان جاء الاتحاديون أقدموا على عزل الأغلبية الساحقة من كبار الضباط والموظفين العرب بسبب عنصرهم العربي وعينوا محلهم اتراكا، فلم يبق في الجيش العثماني كله سوى ضابط عربي واحد برتبة لواء " زكي باشا الحلبي"(٤). ولم يبق للعرب الذين يجيدون اللغة التركية مجال للمشاركة في وظائف الدولة القيادية، حتى وجدوا ان ليس لهم من الدولة الا التبعية (٥).

وقد زاد في تقليل ثقة العرب بالاتحاديين واخلاصهم ان نفوذ اليهود كان متغلغلا في صفوف قادتهم (٦). ومن جهة أخرى سيطر الاستعمار الألماني ثقافيا وفكريا على قيادات "حزب الاتحاد والترقي" من خلال النظريات العنصرية التي كانوا يخلقونها (٧).

ومن جانب اخر فقد اثارت الهزائم المتلاحقة التي منيت بها الدولة العثمانية قلقا عميقا على المصير العثماني ومصير الولايات العربية. ففي عام ١٩١١ هاجم الايطاليون

طرابلس الليبية بشكل مباغت وبدون سابق انذار، وبعد مقاومة عنيفة تمكنوا من الاستيلاء عليها، كما احتلوا جزيرة رودس [٨]. ولم تعد الدولة العثمانية قادرة على مواجهة الايطاليين وجها لوجه نظرا لضعف اسطولها وقوة الاسطول الإيطالي، الامر الذي دفعها الى الاستعانة بأهالي طرابلس فأخذت تهرب لهم الأسلحة والعدد الحربية، وترسل لهم عدد من ضباطها ليقودوا الحركة المناهضة للإيطاليين هناك. وكانت ترسل ذلك عن طريق مصر التي كانت "تتساهل وتغض النظر"[٩].

في هذه الاثناء وفي سياق متصل أصبح سليم علي سلام من الشخصيات اللبنانية-العثمانية البارزة، وبدأ اسمه يظهر في الأوساط السياسية العثمانية والاوربية، كما بدأت شخصيته تلفت نظر الولاة الاتحادين والقناصل الاوربيين. ففي تقرير آخر ارسله "Couget" القنصل الفرنسي في بيروت، الى وزير خارجية فرنسا Jean Cruppi (١٨٨٥-١٩٣٣) في السابع عشر من أيار ١٩١١، أشار فيه الى موضوع الانتخابات في بيروت وذكر التقرير'' انه بالمناسبة كان هناك تنافس بين كامل الاسعد وسليم علي سلام في الانتخابات''، وعرف "Couget " سليم علي سلام بأنه'' العضو المسلم في مجلس إدارة بيروت، وهو محبوب جدا من مسيحيي بيروت كما انهم راضون عنه'' [١٠].

وقد تعددت التقارير الاجنبية التي تناولت نشاط سليم علي سلام السياسي، فتناولت هذه التقارير رحلة سليم علي سلام الى مصر ولقائه بالخديوي عباس حلمي [١١]، مشيرة الى ان الهدف من اللقاء هو ان سليم علي سلام عرض على الخديوي مسألة الوحدة السورية المصرية. فقد أرسل Robert Coulonder (١٨٨٥-١٩٥٩) -وكيل القنصلية الفرنسية في بيروت-تقريرا الى وزير خارجية فرنسا Raymond Poincare(١٨٦٠-١٩٣٤) في الثاني عشر من تشرين الثاني ١٩١٢، أشار فيه الى الأوضاع في البلاد السورية بشكل عام ولبنان بشكل خاص، والى نشاط سليم علي سلام وغيره من الشخصيات اللبنانية. ومما جاء في التقرير ان فرنسا لا تزال تحظى بمحبة وثقة مسيحيي سورية، اما المسلمين العرب فعلى الرغم من استيائهم من الحكم العثماني الا انهم لا يزالون يعارضون'' حكم الأمة المسيحية''ولهذا فقد اتجهوا الى مصر حيث الحكم الإسلامي، وأن فكرة الانضمام الى مصرتلقى مؤيدين وأنصار كثر في سورية [١٢].

ويذكر "Coulonder " في التقرير ذاته '' حسب المعلومات الاكيدة التي تلقيتها من مدير صحيفة "الثبات" اللبنانية والتي تصدر باللغة العربية في بيروت... ان هناك لجنة سرية تعمل بدعم من الإنكليز في اتجاه الوحدة بين سورية ومصر. ففي مصر يوجد واحد من اعيان الطائفة الإسلامية في بيروت هو سليم علي سلام... فوجود هذه الشخصية في مصر تزامن مع حضور شخصية أخرى هو سليم ثابت أحد اثرياء بيروت ومتأثر بالسياسة الإنكليزية، حيث قال عند عودته ان كل شيء أصبح جاهزا لنجاح هذا المشروع''(١٣).

اما سليم علي سلام فقد أوضح ملابسات سفره الى مصر بقوله '' كنت في شباط ١٩١٢ موجودا في مصر فذهبت وعبد الله افندي بيهم(١٤) لسراي الخديوي عباس حلمي باشا وحظينا بمقابلته، والتمسنا منه باسم الوطنية العربية ان يأمر ولو سراً بالسماح الى الضباط العثمانيين بالمرور بالأراضي المصرية باتجاه طرابلس الليبية لغرض تحشيد المقاومة ضد الايطاليين هناك، فأجاب قائلا: انا لا اتأخر عن كل مساعدة بهذا الخصوص، وقد أجريت كل التسهيلات الا ان الاتحاديين وبسبب عدائهم الشخصي لي اوعزوا للذين يمرون بمصر من الضباط ان يحرروا لهم تلغرافا عن اجتيازهم الحدود ويشكرون مساعدتي لهم ليحرجوا موقفي امام الدول الاوربية'' (١٥).

ويتبين لنا ان سليم علي سلام كان قد اصطحب عائلته معه الى مصر كما ترويه ابنته عنبرة في مذكراتها، وتذكر عنبرة انها اقامت مع عائلتها عدة شهور في مصر وقامت بالعديد من الجولات السياحية في القاهرة مع عائلتها خلال تلك المدة (١٦).

وفي هذا الصدد عثرنا على وثيقة في الأرشيف العثماني تتضمن طلب قدمه سليم علي سلام الى وزارة التجارة والزراعة من اجل ايفاده الى مصر لمدة سنتين ليكتسب الخبرة في مجال تطبيق أساليب الزراعة في المناطق الحارة وبراتب ٣٥٠ فرنك، كما تضمنت مخاطبة والي بيروت للجهة المصرية المعنية بهذا الشأن ويطلب منهم اجراء ما يلزم من تسهيلات(١٧).

وعلى الرغم من ان سليم علي سلام وابنته لم يوضحوا سبب وجودهم في مصر الا انه ومن خلال الوثيقة المشار اليها ومن خلال سياق الكلام يتبين لنا ان سبب ذهاب سليم علي سلام الى مصر لم يكن من اجل العمل على الوحدة السورية المصرية، بل ربما أرسل

بمهمة رسمية ثم تزامنت هذه الاحداث مع وجوده هناك فتدخل لتسهيل عبور المعدات والضباط العثمانيين الى طرابلس عن طريق مصر.

ويعزز ذلك ما ذكره الدكتور حسان حلاق من ان سليم علي سلام يبقى عثماني النزعة، ولكنه كان اصلاحيا مؤمنا بضرورة تحسين أوضاع ولايته والولايات العربية الأخرى. ولهذا استطاع مع نفر من البيروتيين قيادة الحركة الإصلاحية علنا في بيروت[١٨].

على اية حال وبالعودة الى مجرى الاحداث فقد هاجم الاسطول الإيطالي مرفأ بيروت في شباط ١٩١٢، ظنا منهم ان السفن الحربية العثمانية الراسية هناك تساعد في تهريب الأسلحة والمعدات الى طرابلس فدمروا تلك السفن. كما قصف الاسطول عدد من مناطق بيروت بدافع ان البيارتة يتعاونون مع الدولة العثمانية في ارسال الدعم الى طرابلس، فراح ضحية ذلك القصف العديد من الأهالي ودمرت العديد من الأبنية. وحصل جراء ذلك هلع ورعب في المدينة [١٩].

كما وقعت حالات من الانفلات الأمني، اذ هاجم البعض مستودع الأسلحة التابع للحكومة ونهبوه، كما تم نهب العديد من المحال التجارية، فما كان من الوالي أبو بكر حازم بك [٢٠] الا ان يعلن الإدارة العرفية للسيطرة على الوضع [٢١].

وفي العام نفسه أعلنت دول البلقان الأربع (بلغاريا، اليونان، الصرب، والجبل الأسود) الحرب على الدولة العثمانية. وفي هذه الاثناء أثار الاتحاديون-وهم خارج الحكم- [٢٢] النفوس بالحماسة لزج الدولة العثمانية في الحرب والتخلي عن فكرة المفاوضات والتفاهم السلمي. وهذا ما حدث فعلا فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب وأحرز البلقانيين الانتصار بفترة وجيزة فوصلت جيوشهم الى ضواحي العاصمة إسطنبول واستولوا على سلانيك [٢٣] وحاصروا أدرنة [٢٤]، فاضطرت الحكومة العثمانية الى توقيع هدنة مع دول البلقان في الثالث من كانون الأول من العام نفسه خوفا من سقوط العاصمة العثمانية نفسها بيدهم. ثم استأنفت الحرب في حزران ١٩١٣ وكانت النتيجة النهائية لهذه الحرب ضياع جميع أراضي الدولة العثمانية في اوربا تقريبا [٢٥].

وبعد كل هذه الهزائم التي منيت بها الدولة العثمانية واقتطاع أجزاء مهمة من أراضيها، بالإضافة الى حالة الضعف التي باتت تنذر بزوال وشيك للحكم العثماني إذا ما

استمر الوضع على ما هو عليه. فقد اشاعت هذه الهزائم قلقا عميقا على مصير الدولة العثمانية وعلى مصير الإسلام برمته، بعد هذه التطورات التي تؤكد تصميم الدول الاوربية على الاستيلاء على أراضي الدولة العثمانية [٢٦]. فبدأ العرب يفكرون بمصير ولاياتهم التي اخذت تتطلع الى تبديل احوالها الى الأفضل [٢٧]. خاصة وانهم باتوا يشاهدون الاعتداءات من الدول الاوربية على الدولة العثمانية التي تربطهم بها رابطة الإسلام، دون ان تكون قادرة على الدفاع عن نفسها [٢٨]. فتألفت خلال هذه المدة جمعيات عربية عديدة في إسطنبول والقاهرة وبيروت ودمشق وبغداد لتعزيز شأن العرب والمطالبة بحقوقهم ومساواتهم بالأتراك، فأثرت هذه الجمعيات بشكل كبير في تكوين الرأي العام العربي، بالتعاون مع الصحافة العربية في مصر والشام والعراق وإسطنبول [٢٩]، وكان منها جمعيات قومية سرية كجمعية العربية الفتاة [٣٠]، وجمعية العهد [٣١] وغيرها، ومنها إصلاحية كجمعية بيروت الإصلاحية [٣٢]. كما أسس حزب اللامركزية الإدارية العثماني [٣٣] في القاهرة عام ١٩١٢. وكان هذا الحزب يهدف الى ان تتولى كل ولاية عربية إدارة شؤونها الداخلية بنفسها[٣٤].

وما يهمنا الحديث عنه هنا هو الحركة الاصلاحية التي حدثت في بيروت بين عامي ١٩١٢-١٩١٣ التي تمثلت بـ (جمعية بيروت الإصلاحية)، والتي كان سليم علي سلام أحد روادها وأبرز المحركين لها والمؤثرين فيها. فخلال الظروف التي أشرنا اليها وبعد ان نشطت السياسة الفرنسية في بيروت وجبل لبنان لتشجيع تأسيس الجمعيات التي تعمل في جوهرها لدعم مصالح فرنسا وسياستها الرامية الى بسط نفوذها في لبنان، أسست جمعيات على يد الموارنة والكاثوليك عام ١٩١٢ في بيروت وجبل لبنان [٣٥]، والتي كانت على صلة وثيقة بقناصل فرنسا في بيروت. وتهدف هذه الجمعيات الى وضع بيروت وجبل لبنان تحت الحماية الفرنسية [٣٦].

وتجدر الإشارة الى انه بدا واضحا وجود عدة توجهات لدى أهالي بيروت في مسألة تقرير المصير، فالاتجاه الأول والمتمثل بالمسيحيين يتطلع الى الاحتلال الفرنسي، والاتجاه الثاني ممن استهوتهم مظاهر النهضة الاقتصادية في مصر في ظل الحماية البريطانية، رغبوا بجعل بيروت تحت الحماية البريطانية [٣٧]، والاتجاه الثالث، مع حرصهم على المطالبة باللامركزية وتأمين حقوق العرب، الا انهم يسعون لتحقيق ذلك عن طريق اصلاح

أوضاع الدولة العثمانية دون الانفصال عنها [٣٨]، وكان سليم علي سلام من أصحاب هذا الاتجاه.

وفي هذا الاثناء كان "حزب الائتلاف والحرية"[٣٩] العثماني المعارض للاتحاديين والمؤيد للامركزية يتولى السلطة، فعمل على تهيئة مناخ سياسي ملائم للدعوة الى اللامركزية، وشكل ذلك منطلق لقيام عدد من الحركات الإصلاحية للمطالبة بالإصلاح [٤٠]. الا ان ذلك فسح المجال لتلك الحركات من الاستعانة بالدول الاوربية لتحقيق الاصلاح، ففي بيروت قابل أحد زعماء الطائفة المسيحية وهو نخلة التويني [٤١] القنصل الفرنسي " Couget " وتباحث معه أوضاع البلاد فوعد الأخير بالمساعدة العسكرية بأن ترسل فرنسا الى بيروت عشرين ألف جندي فرنسي لمساعدة البيروتيين في حال اعلانهم الثورة ضد الدولة العثمانية[٤٢]. وقد فاتح نخلة التويني سليم علي سلام بما دار بينه وبين القنصل الفرنسي، ومما ذكره سليم علي سلام بهذا الصدد '' لكننا بالرغم من ضعف الدولة واضطهاد الاتحاديين لنا ولعنصرنا كنا نحرص قلبا وقالبا على البقاء في حظيرة الدولة. وإثر ذلك توجهت الى الوالي أدهم بك [٤٣] وأطلعته على حقيقة الحال، وذكرت له ميل بعض الاهليين الى الانسلاخ عن الدولة وميل البعض للالتحاق بمصر والآخر بالفرنسيين، دون ان اطلعه على ما حدثني به نخلة التويني''. فأراد الوالي الوقوف على رأي سليم علي سلام فيما يمكن فعله لتدارك الأمور، فأجابه '' ان سوء الحال بقطع النظر عن ضعف الدولة وقوتها لا يمكن ان يعالج حاضرا ومستقبلا الا بإجراء إصلاحات واسعة النطاق، ليس في ولايتنا فحسب، بل في جميع الولايات'' [٤٤].

وبعد مناقشات بين الوالي وسليم علي سلام تمكن الأخير من اقناع الوالي بوجهة نظره، فأرسل الوالي تقريرا الى الصدر الأعظم عن الحالة السياسية في الولاية، وقد جاء فيه '' يتجاذب البلاد عوامل مختلفة، ولقد ولى قسم عظيم من الأهالي وجههم نحو إنجلترا او فرنسا لإصلاح الحالة التعيسة التي هم فيها، فإذا نحن لم نأخذ بالإصلاح الحقيقي تخرج البلاد من ايدينا لا محالة '' [٤٥]. فكان رد الصدر الأعظم بأن طلب من الوالي دعوة مجلس ولاية بيروت للاجتماع لدراسة الموقف وتقديم برنامج إصلاحي للحكومة [٤٦].

وبعد ذلك اجتمع سليم علي سلام مع صديقه مختار بيهم، وتناقش الاثنان في موضوع الإصلاح واستمرت اجتماعاتهم لفترة من الوقت الا ان توصلا الى ضرورة اشراك جميع الطوائف والتوجهات في المشروع الإصلاحي. وبالفعل تم ذلك وبدأت تتقارب وجهات النظر فتوصل الجميع الى رأي واحد وهو '' ضرورة تأليف هيئة وطنية إصلاحية تكون حائزة صفة النيابة عن الأهالي عموما ''[٤٧]. والحقيقة ان هذه القناعة المشتركة لم يتم التوصل اليها بسهولة، اذ ان وجهات نظر البيروتيين كانت مختلفة خصوصا وانه هناك فئة لا يستهان بها كانت مصرة على التخلص من الحكم العثماني بالتعاون مع فرنسا [٤٨].

وعلى اية حال فقد اسفرت الاتجاهات التي أشرنا اليها الى ولادة اول جمعية بيروتية غير طائفية ضمت بين أعضائها المسلمين والمسيحيين هي (جمعية بيروت الإصلاحية)[٤٩]. فبدعوة من سليم علي سلام اجتمع عدد من وجهاء بيروت في دائرة بلدية بيروت وتمكنوا من تشكيل الجمعية الإصلاحية وكان ذلك في نهاية تشرين الثاني ١٩١٢[٥٠]. وكان لجهود سليم علي سلام واحمد مختار بيهم أثر واضح في انتساب المسحيين الى الجمعية الإصلاحية. حيث توالت الاجتماعات في منزل سليم علي سلام للاتفاق على صيغة نهائية للمشروع الإصلاحي، حتى اتفق الجميع على تأسيس الجمعية المذكورة، واتخذوا مقرا لهم في منطقة (البسطا التحتا) لعقد اجتماعاتهم واتخاذ القرارات التي تصدر عن الجمعية. وبلغ التضامن بين الطوائف حدا كبيرا ظهرت على إثره الجرائد والصحف وفيها تبادل مقالات رؤساء التحرير، فيكتب الصحافي المسلم افتتاحية الجريدة المسيحية والصحافي المسيحي افتتاحية الجريدة الإسلامية، واتفقوا على عنوان واحد في مقالاتهم وهو (مضى زمن التفريق واتفق الرأي)[٥١]. ويذكر سليم علي سلام بهذا الصدد '' وطلبنا من الهيئات الوطنية الرسمية ايفاد نواب عنها لينتخبوا الجمعية الإصلاحية. ومن جهة أخرى اخذنا بتشويق الأهالي وترغيبهم للالتفاف حول الإصلاحات'' [٥٢].

وكتب سليم علي سلام مقالا في صحيفة الاتحاد العثماني جاء فيه '' ما أعظم سروري عندما اقرأ بالجرائد المحلية وعلى الخصوص جريدتكم الغراء، وكلها تضرب على نغمة حيوية لا أرى للأمة ولا للدولة حياة بدونها الا وهي الإصلاح. لا اظن يوجد أحد ممن منَّ الله عليه بنعمة البصر والبصيرة الا يرى ان الحالة التي اوصلتنا لها سوء الإدارة

الماضية بعدم إعطائها واجرائها الإصلاحات اللازمة لحياة هذه الدولة هي التي كانت سببا لنشوب الحروب الداخلية والخارجية مما أدى لانسلاخ جملة ولايات عن جسم الدولة العلية، وأنذرت البقية لا سمح الله بالخراب العاجل، إذا لم تتدارك الامة والدولة وتعطي الإصلاحات اللازمة بأسرع ما يمكن ،، [٥٣].

وقد افضت كل هذه الاجتماعات الى عقد اجتماع يشمل جميع الطوائف للمرة الثانية في دائرة بلدية بيروت وانتخاب لجنة عرفت بـ " لجنة الإصلاح" في الأول من شباط ١٩١٣، التي انيط بها وضع البرنامج الإصلاحي للجمعية [٥٤]. وتألفت هذه اللجنة من ٨٤ عضوا وعلى النحو الاتي[٥٥]:

-٤٢ عضوا من الطائفة الإسلامية

-١٦ عضوا من طائفة الروم الأرثوذكس

- ١٠ أعضاء من الطائفة المارونية

-٦ أعضاء من طائفة الروم الكاثوليك

- ٢ من الطائفة الانجيلية

-٢ من الطائفة اللاتينية

-٢ من الطائفة السريانية

-٢ من طائفة الأرمن الكاثوليك

-٢ من طائفة الأرمن الأرثوذكس

-٢ من الطائفة الإسرائيلية.

ثم افتتحت الجلسة برئاسة الشيخ احمد عباس الازهري باسم (جمعية بيروت الإصلاحية)[٥٦]. وبعد مناقشات تقرر انتخاب لجنة مؤلفة من اثني عشر عضو من الطائفة الإسلامية واثني عشر من الطوائف المسيحية وعضو من الطائفة الإسرائيلية لوضع لائحة بالإصلاحات اللازمة للولاية ومتابعة تنفيذها، فكان سليم علي سلام واحدا من اعضاء الطائفة الإسلامية الذين تم اختيارهم بالانتخاب السري ثم اختير مع بترو طراد [٥٧] ليكونا مديرين مسؤولين عن اعمال الجمعية واستحصال رخصة رسمية لها من الحكومة [٥٨].

وبعد كل هذه الإجراءات والمباحثات توصلت اللجنة المكلفة الى وضع " لائحة إصلاحية" تتضمن البرنامج الإصلاحي للجمعية ودعت الجمعية بعد ظهر يوم الاحد في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩١٣ للاجتماع والنظر فيها [٥٩].

وفي هذه الاثناء وقبل عقد الجلسة المرتقبة هاجم الاتحاديون رئاسة الوزراء الثالث والعشرين من كانون الثاني من العام نفسه وقتلوا وزير الحربية ثم اجبروا كامل باشا على الاستقالة وتألفت وزارة جديدة برئاسة محمود شوكت باشا [٦٠]. وبعد ان استولى الاتحاديون على الحكم بهذه الطريقة قابل سليم علي سلام والي بيروت أدهم بك ومما قاله له '' مما يؤسف له ان جميع الولاة تبلغوا هذا الانقلاب المؤسف وغير المشروع ولم يبدو اقل اعتراض عليه مما يجرئ الناس في كل فرصة تسنح لهم ان يأتوا بأعمال كهذه، وان لو كنت واليا لرفضت الخضوع لأوامر حكومة غير مشروعة وأعلنت العصيان عليها ''، ويكمل قائلا: '' فصار يتنهد ولم يجب على ذلك''[٦١].

على اية حال وعلى الرغم من الإطاحة بكامل باشا " صديق الإصلاحيين" وأحد كبار المؤيدين لفكرة الإصلاح، رأت الجمعية ان البلاد بحاجة للإصلاح وفيه حياتها، وكما ان الحكومة السابقة كانت مكلفة بالاستجابة للمطالب الإصلاحية فإن الحكومة التي تلتها لا عذر لها عن الاستجابة أيضا، فقررت المضي في مشروع الإصلاح والتمسك بمطالبها في الاصلاح [٦٢].

اللائحة الإصلاحية:

استأنفت الجمعية نشاطها وعقدت جلستها في اليوم المحدد برئاسة كامل الصلح [٦٣] وبعد قراءة اللائحة طلب من الحاضرين التصويت عليها الا ان أحد الأعضاء طالب بطباعة نص اللائحة وتوزيعه على الأعضاء ليدققوا فيها حتى إذا ما رأوا ما هو قابل للانتقاد فينتقدوه او التنقيح فينقحوه، فتم طبع اللائحة وتوزيعها على الأعضاء وحدد موعد آخر لعقد جلسة في دائرة البلدية وتكون قرارات تلك الجلسة قانونية، على ان تكون الاعتراضات خطية [٦٤].

عقدت الجمعية جلستها في الموعد المحدد أيضا في يوم الجمعة الموافق في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩١٣ برئاسة سليم علي سلام، وقرأت مواد اللائحة الإصلاحية

وجرى فيها تنقيح بسيط. ثم كلفت الجمعية اللجنة المعنية بمتابعة اللائحة بتقديمها الى الحكومة ومتابعة تنفيذها(٦٥).

وفيما يأتي المواد التي تضمنتها اللائحة الإصلاحية والتي تم إقرارها في الجلسة الأخيرة(٦٦).

مادة أساسية: الحكومة العثمانية حكومة دستورية نيابية.

المادة الأولى: الإدارة

تقسم إدارة الولاية الى قسمين: القسم الأول هو المشتمل على الاعمال المتعلقة بكيان الدولة وشؤونها الأساسية وهي: المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والتلغراف وسن القوانين. والقسم الثاني هو المشتمل على الاعمال المحلية المتعلقة بالشؤون الداخلية لكل ولاية. وكل ما يتعلق بالقسم الأول يناط به الى الحكومة المركزية، واما القسم الثاني فيناط به الى مجلس إدارة كل ولاية.

المادة الثانية: الوالي حقوقه وواجباته

للوالي صفتان قانونيتان: الأولى تمثيل الحكومة المركزية، وبهذه الصفة يتولى تنفيذ جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الأول طبقا لقرارات الحكومة المركزية. والثانية تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها، وبهذه الصفة يتولى تنفيذ جميع الاعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقا لقرارات مجلس إدارة الولاية.

المادة الثالثة: مجلس إدارة الولاية حقوقه وواجباته

يتم تشكيل مجلس إدارة للولاية يتألف من ثلاثين عضواً نصفهم من المسلمين والنصف الاخر من الطوائف الأخرى لمدة أربع سنوات، تكون صلاحياته إدارية بصورة أساسية، والى حد ما تشريعية، شرط الا تمس شؤون الدولة الأساسية كالأمور السياسية او الأمنية او الخارجية.

المادة الرابعة: الوالي ومجلس إدارة الولاية

تعتبر قرارات المجلس نافذة مالم يعترض عليها الوالي. اما إذا اعترض الوالي فيعيد المجلس النظر في قراره، وإذا أصر على القرار أكثر من ثلثي الأعضاء يكتسب الصفة القانونية القطعية وعلى الوالي تنفيذه.

المادة الخامسة: لجنة مجلس إدارة الولاية

ينتخب مجلس إدارة الولاية بالاقتراع السري لجنة مؤلفة من ستة من اعضاءه، أربعة منهم من الالوية واثنان من مركز الولاية ولمدة سنة واحدة. ومن وظائف هذه اللجنة مراقبة تنفيذ قرارات المجلس، ودراسة المشاريع اللازمة للولاية وتقديمها للمجلس.

المادة السادسة: الموظفون تعيينهم وعزلهم

الوالي والقاضي في مركز الولاية والدفتردار والمسؤولين عن التلغراف والجندرمة وضباطها تعينهم الحكومة المركزية، على شرط معرفتهم باللغة العربية معرفة تامة ويستثنى من هذا الشرط والي الولاية، لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع مواد هذه اللائحة موضع التنفيذ. اما بقية الموظفين فينبغي ان يكونوا من أهالي البلاد ويتم تعيينهم عن طريق اخضاعهم لإمتحان من قبل لجنة تابعة للدائرة التي يرغبون العمل فيها. اما عزل الموظفون المعينون من قبل الولاية فيتم بناء على قرار مفتش ورئيس الدائرة التي يعملون فيها وينفذ الوالي قرار العزل.

المادة السابعة: المستشارون والمفتشون

تعين الحكومة المركزية مستشارين ومفتشين من الأجانب على شرط معرفتهم اللغة العربية او التركية او الفرنسية وذلك للدوائر الاتية في مركز الولاية: وهي الجندرمة والعدلية والمالية والتلغراف والجمرك. وتعين الحكومة أيضا مفتش أجنبي عام لكل لواء وهو مخول في تفتيش أي دائرة داخل اللواء.

المادة الثامنة: مالية الولاية

تقسم واردات الولاية الى قسمين:

-واردات الجمارك والبريد والبرق وضريبة الخدمة العسكرية، تعود الى خزينة الحكومة المركزية.

- ماعدا ذلك من واردات تعود جميعها الى مالية الولاية كرسوم البلدية او ضريبة العقارات وغيرها.

المادة التاسعة:

ينظم مجلس إدارة الولاية ميزانية سنوية ويدخل فيها جميع رواتب الموظفين والمستشارين عدا موظفي ومستشاري الجمارك والتلغراف.

المادة العاشرة: الأراضي والأملاك الأميرية

تسلم الأراضي والأملاك الأميرية الداخلة ضمن الولاية الى مجلس إدارة الولاية وتكون ملكا للولاية.

المادة الحادية عشر: الأوقاف

لا علاقة للإدارة المركزية ولا مجلس إدارة الولاية بالأوقاف، ويسلم كل وقف الى مجلس الملة المنسوب اليها لاستخدامه بموجب قانونها.

المادة الثانية عشر: مجلس المفتشين

يؤلف مجلس يسمى مجلس المستشارين يكون أعضاؤه رئيس مجلس إدارة الولاية وجميع مستشاري الدوائر في مركز الولاية.

أما اهم وظائف هذا المجلس فهي:

-تفسير مواد النظام الذي تضعه الحكومة المركزية وفقا لهذه اللائحة الإصلاحية ليكون دستور لحكومة الولاية ومجلس ادارتها.

-تفسير القرارات والأنظمة التي يضعها مجلس إدارة الولاية.

-النظر والحكم في وجوب عزل الموظف او عدمه.

المادة الثالثة عشر: اللغة المحلية

تعد اللغة العربية لغة رسمية في الولاية، وان تكون أيضا لغة رسمية في مجلس المبعوثان الى جانب اللغة التركية، على ان تبقى المراسلات بين العاصمة والولاية باللغة التركية.

المادة الرابعة عشر: الخدمة العسكرية

تخفض الخدمة العسكرية الى سنتين، وتكون الخدمة أيام السلم في الولاية.

وهكذا اذن فقد بنيت اللائحة الإصلاحية على مبدأين أساسيين هما: اللامركزية، والاستعانة بمفتشين وموظفين أجانب. فالمطلب الأول هو مطلب الأعضاء المسلمين في الجمعية الإصلاحية، اما المطلب الثاني فكان مطلب الأعضاء المسيحيين [٦٧].

وفي السابع من اذار١٩١٣ وصل والي بيروت الجديد أبو بكر حازم الى الولاية، وفي الثاني عشر من الشهر نفسه ذهبت اللجنة الإصلاحية في (جمعية بيروت الإصلاحية) لمقابلته في مركز الولاية من اجل تقديم اللائحة الإصلاحية له، وبينوا له الغاية من الزيارة وضرورة اجراء الإصلاحات التي لا أمل للبلاد الا بها. فأحسن الوالي استقبالهم وقرأ اللائحة بإمعان ثم وعدهم بالاستجابة لمطالبهم وتم الاتفاق معه على مقابلة عدد منهم بعد عدة أيام[٦٨]. وتشير المصادر الى ان الوالي أبو بكر كان قد أرسل بالأصل من اجل احباط المشروع الإصلاحي وتفتيت لجنة الإصلاح بالاعتماد على أسلوب الدس والافتراء من اجل الإيقاع بين أعضائها وضرب وحدتهم، وسعى الى ترغيب واستمالة بعض الأعضاء عن طريق تعيينهم في الوظائف العامة ومجلس إدارة الولاية ومجلس البلدية [٦٩].

وبعد خمسة أيام من اجتماع الوالي وأعضاء الجمعية أرسل الوالي في السابع عشر من اذار ١٩١٣ الى سليم علي سلام بصفته أحد الزعامات البيروتية ورائد الحركة الإصلاحية، وعند لقائه به قال له: '' لقد قرأت لائحتكم بإمعان، ولقد صدرت الإرادة السنية بتنفيذ قانون الولايات الجديد، وهو يحتوي على بعض مواد لائحتكم، فلجنتكم مخيرة بين انتظار ورود القانون او ارسال اللائحة الى الإستانة '' [٧٠]. فعاد سليم علي سلام الى لجنة الإصلاح ليستشيرهم في الأمر وأخبرهم بما جرى، فاجتمعت اللجنة وقررت ارسال اللائحة الإصلاحية الى العاصمة العثمانية، وكلفت سليم علي سلام ان يطلب من الوالي ارسالها الى العاصمة فعاد الى الوالي وأخبره بقرار الجمعية وان الجمعية مستعدة لإرسال وفد عنها الى العاصمة من اجل التفاوض بهذا الشأن [٧١].

كما أبلغ سليم علي سلام الوالي استقالته من عضوية مجلس إدارة الولاية بعد يومين فقط من صدور قرار الوالي بتعيينه عضوا في المجلس من اجل الضغط على الحكومة العثمانية لقبول تلك اللائحة. وكان سليم علي سلام قد انتهت مدة عضويته في مجلس إدارة الولاية ولم يحصل على الأصوات الكافية في الانتخابات الجديدة، لكن الوالي وعلى الرغم

من ذلك وسعيا منه لكسب أحد أبرز الزعماء الإصلاحيين الى صفه، أصدر امرا بتعيين سليم علي سلام في المجلس المذكور [٧٢].

وكانت الجمعية الإصلاحية قد أصدرت قرارا برفض أعضائها لأي منصب او وظيفة في الحكومة العثمانية لحين الاستجابة لمطالبهم، فعرض الوالي على سليم علي سلام امارة الحج وهي من الوظائف المهمة التي يطمح لها أي شخص بارز، كذلك عرضت على رضا الصلح ولاية بغداد فرفضها [٧٣]. حتى انه كانت مدة عضوية عدد من أعضاء مجلس بلدية بيروت قد انتهت ولما أجريت الانتخابات لاختيار أعضاء جدد لم يقدم أحد من الأهالي على الانتخاب الا القليل، وقدم الأعضاء الجدد استقالتهم أيضا. وهكذا أوقع الإصلاحيون الحكم العثماني في ولاية بيروت في ازمة حقيقية ارتسمت من خلالها معظم ملامح العصيان المدني [٧٤].

وتشير المصادر الى ان توتر العلاقة بين الجمعية والحكومة جاء بعد ان طلب الوالي من سليم علي سلام حذف عبارة" الاستعانة بمستشارين أجانب" من المادة السابعة في اللائحة وهو مطلب خاص بالطائفة المسيحية كما ذكرنا [٧٥].

وهنا لا بد من الإشارة الى امر مهم، وهو ان بعض أعضاء الجمعية من المسيحيين كانوا على ارتباط بفرنسا. وتشير المصادر الى ان ستة منهم وهم يعادلون نصف عدد الأعضاء المسيحيين كانوا على صلة دائمة بالقنصل الفرنسي في بيروت، وكانوا ينفذون السياسة الفرنسية بصورة سرية داخل اللجنة التنفيذية لجمعية بيروت الإصلاحية، وما كان انضمامهم الى الجمعية الا محاولة لكسب المسلمين الى صفوفهم، وهم متحمسين لضم بيروت الى متصرفية جبل لبنان تحت الحماية الفرنسية، وهذا الامر يوضح أيضا موقف بعض المسيحيين الانفصالي عن الدولة العثمانية [٧٦]. وقد أرسل الأعضاء المسيحيين في جمعية بيروت الإصلاحية مذكرة سرية الى القنصل الفرنسي في بيروت في الثامن عشر من اذار ١٩١٣، طالبوا فيها فرنسا ببسط حمايتها عل البلاد السورية [٧٧].

حل جمعية بيروت الإصلاحية وإغلاق مقرها:

لجأ الوالي أبو بكر حازم في ضرب الحركة الإصلاحية وتشتيت صفوفها الى اتباع خطة أخرى في تحركه، ابدى فيها المزيد من الليونة والتعاطف. فقد أغرى الجمعية بأنه

سيرسل لائحتهم الإصلاحية الى العاصمة إسطنبول، وفي الوقت نفسه لمح لأعضائها ان مشروعهم ليس أكثر من مقترحات نظرية لا قيمة لها على الصعيد العملي، وان أعضاء الجمعية ليست لهم أي صفة رسمية [٧٨].

وهكذا وبعد مراسلات بين الوالي والحكومة المركزية تم رفض اللائحة الإصلاحية وصدر قرار من الإدارة العليا بحل جمعية بيروت الإصلاحية ومنع اجتماعاتها. وبالفعل ففي الثامن من نيسان ١٩١٣ أعلن الوالي قرار حل الجمعية [٧٩]، ومما جاء في هذا القرار ''بما ان الجمعية التي تشكلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت باسم جمعية بيروت الإصلاحية، قد كان تشكيلها مغايرا لقانون الجمعيات، فضلا عن ان بعض المطالب التي اخذ هؤلاء يطالبون بها باسم الإصلاحات، هي منافية أيضا لأحكام القانون الأساسي، وبناء عليه فقد صار من الطبيعي منع دوام واجتماع هذه الجمعية '' [٨٠].

وفي اليوم نفسه بعد اعلان قرار الاغلاق استدعى الوالي مديري الجمعية سليم علي سلام وبترو طراد، وأخبرهما '' ان الحكومة أمرت بقفل مقر الجمعية ومنع اجتماعاتها، لان الحكومة قررت تطبيق قانون الولايات الجديد، وان إعطاء الرخصة كان لا لزوم له '' [٨١]، فرد عليه مديرا الجمعية '' ان الجمعية الإصلاحية قد تشكلت بصورة مطابقة للقانون وهي قائمة على قاعدة اخذت من سياسة جمعية الاتحاد والترقي '' [٨٢]، فأجابهما الوالي ''بلى، ان وجود مثل هذه الجمعية لا لزوم له في مثل هذه الأيام، وخصوصا بعد ان اخذت الحكومة على عاتقها تطبيق قانون الولايات الجديد '' [٨٣]. فاشتد الجدال بينهما وبين الوالي وبينا له وخامة العاقبة إذا ما بقي مصرا على قراره، لكنه تمسك بموقفه فتركاه وتوجها الى مقر الجمعية الذي كان يكتظ بقسم كبير من الأهالي، فأبلغاهم بما جرى، ثم اتفق الرأي على ارسال برقيات اعتراض الى السلطان محمود باشا [٨٤].

كما رأت إدارة الجمعية انه من الحكمة ان تساير قرار الحكومة فأزالت شعار الجمعية من على مقرها على أمل ان تثمر شكواهم للسلطان بإعادة فتح الجمعية. غير انه في الثاني عشر من نيسان ١٩١٣ صدرت الجرائد بيضاء تخلو من أي خبر الا من امر اغلاق الجمعية محاطة بإطار باللون الأسود دلالة على الحداد، وشوهدت كلاب في شوارع بيروت علقت في رقابها بطاقات تحمل اسم الوالي تحقيرا له [٨٥]، وأقفلت مدينة بيروت

بالكامل احتجاجا على قرار الحكومة، فأمر الوالي بإنزال القوات الحكومية التي أخذت تهدد وتطلب من الأهالي عدم اقفال المحلات[٨٦]، والصقت على جدران المنازل والمحلات الإعلان التالي: '' شرعت ولاية بيروت بتطبيق القانون الذي يحوي على إصلاحات واسعة، والذي قصد به الباب العالي اجراء إصلاحات لجميع الولايات العثمانية... ان البعض اخذوا بعرقلة معاملات الحكومة ومصالح العباد، وهم لا يزيد عددهم عن الخمسة او الستة، واشاعوا بين الناس انهم اذا اقفلوا حوانيتهم يتخلصون من العسكرية او بعض التكاليف، وشوقوهم لعدم فتحها. لا جرم ان الذين يشاركون هؤلاء بتحركاتهم يستلزمون الجزاء الشديد''[٨٧]. وفي الوقت نفسه تلقى والي بيروت تلغراف من الصدر الأعظم تضمن ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق كل من يثير الفوضى والقاء القبض عليه[٨٨]. وبالفعل امر الوالي بتوقيف عدد من أعضاء جمعية بيروت الإصلاحية بتهمة انهم كانوا يحرضون الأهالي على اقفال محلاتهم وكان عددهم ستة أعضاء[٨٩]. وبالرغم من هذه التحذيرات استمر الأهالي في اقفال محلاتهم فأخذ البوليس العثماني يسجل أسماء أصحاب المحلات المقفلة فقال لهم أحد الأهالي ممازحا '' لو عمدتم الى قيد أسماء أصحاب المحلات المفتوحة لهان الامر عليكم''[٩٠].

وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات في بيروت حتى امتدت الى بقية المدن العربية، ففي البصرة شكلت جمعية إصلاحية ووضعت لائحة إصلاحية لولاية البصرة على غرار لائحة بيروت الإصلاحية[٩١]. كما تحرك الأهالي في بغداد لدعم الحركة الإصلاحية في بيروت، فنظموا المظاهرات ورفعوا اللافتات التي تدعو الى الثورة على الاتراك، ثم وضعوا لائحة إصلاحية على غرار لائحة بيروت أيضا، وما ان اقبلت جريدة " المقتبس" الدمشقية على نشرها حتى تعرضت للإغلاق[٩٢].

وكذلك في طرابلس الشام اجتمع وجهاء المدينة من مسلمين ومسيحيين وأسسوا جمعية إصلاحية – كان نصف أعضائها من المسلمين والنصف الاخر من المسيحيين–طالبت بالاستقلال الإداري لسورية[٩٣].

كما اجتمع اعيان بعلبك واختاروا من بينهم ثلاثين عضواً حددت مهمتهم بوضع لائحة إصلاحية، وفي دمشق انتهى دعاة الإصلاح أيضا من اعداد لائحتهم الإصلاحية وسلموها للوالي(٩٤).

وأرسل حزب اللامركزية في مصر احتجاجا الى الدولة العثمانية ووالي بيروت والدول الكبرى، على الإجراءات التعسفية التي اتخذت بحق الحركة الإصلاحية في بيروت. كما أرسلت الجمعية العربية–السورية في باريس برقية احتجاج الى الحكومة العثمانية تعرب فيها عن اسفها العميق لقرار الحكومة بحل الجمعية الإصلاحية، معتبرة ان كل ما تدعيه الحكومة بشأن الإصلاح هو باطل. ثم حمّلت السلطة العثمانية مسؤولية اخماد كل حركة إصلاحية تهدف الى انتشال الدولة العثمانية من المخاطر المحدقة بها (٩٥).

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الاتحاديين استمروا في رفضهم لأي محاولة للإصلاح او الموافقة على أي من لوائح الإصلاح التي قدمت لهم من مختلف الولايات العربية، بحجة انه لا حاجة للّجان الإصلاحية بسبب تطبيق قانون الولايات الجديد، الذي لم يفي بالغرض المطلوب ولم يحقق طموحات الولايات العربية في حصولها على استقلالها الإداري، بل انهم رأوا ان هذا القانون ما هو الا خطوة نحو مزيد من المركزية (٩٦).

وحيال هذه المواقف المتصلبة من قبل حكومة الاتحاديين اضطرت الحركة الاصلاحية في بيروت الى التراجع، فتوجه وفد من وجهاء المدينة الى الوالي حازم بك وطلبوا منه إطلاق سراح المعتقلين، لكي تعود الحالة الى طبيعتها وتفتح المدينة والمحال التجارية (٩٧). وبعد ان عرض الوالي هذا الطلب على الصدر الأعظم وافق على إطلاق سراحهم بشرط ان يأخذ منهم تعهد على ان لا يقومان بشيء من هذه الحركات في المستقبل، وفي الثالث عشر من نيسان ١٩١٣ تمت تبرئتهم من التهم التي وجهت إليهم والافراج عنهم(٩٨). وفي اليوم التالي دعا أعضاء جمعية بيروت الإصلاحية وبطلب من الحكومة الأهالي الى إعادة فتح محالهم التجارية والعودة الى حياتهم الطبيعية، وهكذا كانت نهاية الحركة الإصلاحية في بيروت (٩٩).

هوامش البحث

(١) الياس جرجس، ولاية بيروت ١٨٧٨-١٩١٤، بيروت: مطبعة عكار، (د. ت)، ص ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) سليمان موسى، الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، ط٣، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦، ص٦٠.

(٣) عنبرة سلام الخالدي، جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١٥ ، ص ٧٢.

(٤) منحه الاتحاديون رتبة "فريق" وعينوه مع بدء الحرب العالمية الأولى قائدا للجيش الرابع المتواجد في سورية، وجعلوا معاونيه وجنوده من العرب، وتظاهروا لهم بحسن المعاملة وأكدوا لهم الاخوة بين العرب والترك وان الوطن واحد ويجب حمايته. وسرعان ما تبدلت سياستهم تجاه هؤلاء العرب، فلم تمضي شهور قليلة حتى اقالوا الفريق زكي باشا الحلبي ليحل بدلا عنه جمال باشا قائدا للجيش العثماني في سورية. ينظر: زبير سلطان قدوري، العسكريون العرب والثورة العربية الكبرى، دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٨، ص ١٢٦.

(٥) فواز سعدون، الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العهد العثماني، بيروت: مؤسسة صائب سلام للثقافة والتعليم العالي، ١٩٩٤، ص٢٢-٢٣.

(٦) سليمان موسى، المصدر السابق، ص ٦١.

(٧) فواز سعدون، المصدر السابق، ص٢٣.

(٨) جزيرة رودس: وهي احدى الجزر اليونانية في البحر المتوسط، وتقع بالقرب من الساحل الجنوبي لتركيا. دخلها العثمانيون عام ١٥٢٢ على يد السلطان سليمان القانوني بعد حرب بحرية عنيفة، واحتلها الايطاليون عام ١٩١٢. ينظر: صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر، ٢٠١٤، ص ١٠٤.

(٩) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨-١٩٣٨، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٢، ص١٢٦.

(١٠) المصدر نفسه، ص١٦-١٧.

(١١) الخديوي عباس حلمي الثاني ١٨٧٤-١٩٤٤: وهو ابن الخديوي عباس الاول حكم مصر للفترة ١٨٩٢-١٩١٤. ينظر: احمد مصفى، مذكرات عباس حلمي الثاني ١٨٩٢-١٩١٤، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣؛ صقر يوسف صقر، عائلات حكمت لبنان، بيروت: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٨ ، ص٢٩٤.

(١٢) حسان حلاق، المصدر السابق، ص١٧.

(١٣) حسن زعرور، بيروت التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤، بيروت: المركز العربي للطباعة والنشر، (د. ت)، ص١١١-١١٢.

(١٤) عبد الله بيهم: أحد الشخصيات البيروتية التي قامت بدور بارز في العهد العثماني والعهد الفرنسي وعهد الاستقلال. تولى امانة سر الدولة للفترة ١٩٣٤-١٩٣٦، وتولاها مرة أخرى عام ١٩٤٣. ينظر: حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص١٥٦.

(١٥) حسان حلاق، المصدر السابق، ص١٨.

(١٦) عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص٦٠-٦١.

(١٧) الأرشيف العثماني. A.MTZ.(05).32.B.257.1 في ٣ أيلول ١٩١٣.

(١٨) حسان حلاق، المصدر السابق، ص١٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٢٧.

(٢٠) أبو بكر حازم بك ١٨٦٣-١٩٤٧: عين واليا على بغداد وقدم استقالته عام ١٩٠٨ بعد خلاف مع ناظم باشا الذي خلفه في ولاية بغداد. ثم عين واليا على بيروت غام ١٩١٣ خلفا لنور الدين بك، وإليه تنسب ضاحية" الحازمية" الواقعة في الجنوب الشرقي من مدينة بيروت. ينظر: خالد السعدون، الولاة العثمانيون في العراق ١٩٠٨-١٩١٤، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٩١-٩٢، أيلول-كانون الأول ٢٠٠٥، ص ١٤٢ ؛الولاة العثمانيون في بيروت، https://www.yabeyrouth.com ، ١٥ نيسان ٢٠٢١.

(٢١) حسان حلاق، المصدر السابق، ص ١٢٧-١٢٨؛ حسان حلاق، بيروت المحروسة في العهد العثماني، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٧، ص٢٨٠.

(٢٢) أجري الاتحاديون في ربيع عام ١٩١٢ انتخابات نيابية جديدة بعد ان أقدموا على حل مجلس المبعوثان، واستخدموا فيها مختلف أساليب الضغط والتلاعب، فأحرزوا اغلبية ساحقة في مجلس المبعوثان ولم ينجح من خارج حزبهم سوى اربعة مبعوثين. وأدى استبدادهم في الحكم وفشلهم في الحرب مع إيطاليا الى نفور الرأي العام والجيش منهم. فاستقالت وزارتهم في تموز ١٩١٢ وتألفت وزارة من المعتدلين الائتلافيين وهم الجناح الاخر من جمعية الاتحاد والترقي، وعمدت الوزارة الجديدة الى تطبيق الإصلاح في الولايات العثمانية على أساس اللا مركزية كأفضل وسيلة للوقوف في وجه أطماع الدول الأجنبية. الا ان الاتحاديين عادوا الى الحكم بعد ستة أشهر فقط، حيث قاموا بهجوم على رئاسة الوزراء في ٢٣ كانون الثاني١٩١٣ وقتلوا وزير الحربية وأجبروا كامل باشا على الاستقالة وتألفت وزارة جديدة برئاسة محمود شوكت باشا. ينظر: سنان صادق جواد، موقف جمعية الاتحاد والترقي من الحركة الصهيونية ١٨٨٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،

ص٢١٨-٢٢٠؛ Walter lagueur ,AHistory of Zionism, London:The Trinity press ،1972,p.223.؛ سليمان موسى، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠.

(٢٣) سلانيك: او سالونيك. وهي احدى ولايات الدولة العثمانية ما بين عامي ١٨٦٧-١٩١٣ والتي تمثل اليوم أجزاء من أراضي اليونان ومقدونيا وبلغاريا، وتبلغ مساحتها ٣٣ ألف كم مربع. ينظر: ولاية سالونيك، https://m.marefa.org ، ١٥ نيسان ٢٠٢١.

(٢٤) أدرنة: احدى المدن التركية في وقتنا الحالي، وتقع في اقصى الجهة الشمالية الغربية من القسم الواقع في اوربا، وبالقرب من بلغاريا واليونان. أسسها الرومان في القرن الثاني الميلادي وكان يطلق عليها تسمية " ادريانويل" حتى دخلها العثمانيون عام ١٣٦٢م وأصبحت عاصمتهم من ١٣٦٥-١٤٥٣م. ينظر: مدينة ادرنة، https://www.turkpress.co/node/10308 ، ١٥ نيسان ٢٠٢١.

(٢٥) سليمان موسى، المصدر السابق، ص٢٩-٣٠.

(٢٦) جورج اديب كرم، أحزاب اللبنانيين وجمعياتهم، بيروت: دار النهار للنشر، ٢٠٠٣، ص ١٦٥؛ فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٢٤.

(٢٧) ان مطالبة العرب بالاستقلال الذاتي بدت بوادرها في أجزاء مختلفة من الدولة العثمانية لا سيما في شبه الجزيرة العربية ومصر ولبنان وسورية، ولأسباب متباينة وذلك منذ منتصف القرن الثامن عشر. لكن العداء العربي للأتراك ازداد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ثم استفحل أكثر وبلغ ذروته في عهد الاتحاديين نتيجة لسياستهم المعادية للعرب وبقية العناصر غير العثمانية. ينظر: زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، ط٤، بيروت: دار النهار، ١٩٨٦، ص ٤٤.

(٢٨) احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦، ص٧-١١.

(٢٩) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج١، القاهرة: مكتبة مدبولي، (د. ت)، ص ١٤.

(٣٠) جمعية العربية الفتاة: جمعية سرية تأسست في باريس عام ١٩١١ على يد مجموعة من الطلاب العرب الذين كانوا يدرسون هناك، منهم عوني عبد الهادي وجميل مردم ومحمد المحمصاني واخرون. كانت تهدف الى استقلال البلدان العربية وتخليصها من الحكم العثماني. انتقل مقرها الى بيروت عام ١٩١٣، وبلغ عدد أعضائها مائتي عضو، وامتازت بوضوح أهدافها ووعي أعضائها. ينظر: إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦، جامعة الموصل: دار ابن الاثير للطباعة والنشر، (د. ت)، ص٤١٧.

(٣١) جمعية العهد: تشكلت هذه الجمعية من مجموعة ضباط في الجيش العثماني، كان اغلبهم من العراقيين أمثال نوري السعيد وجميل المدفعي. وكان عزيز علي المصري وهو ضابط عربي في الجيش العثماني هو من أسس هذه الجمعية في إسطنبول عام ١٩١٢بحسب ما ذكر هو، كما ضمت كل من

سليم الجزائري وطه الهاشمي. وتعد واحدة من الجمعيات السرية التي تأسست في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الاولى، وسميت بهذا الاسم لان انتماء أي عضو اليها يكون بمثابة "عهد" بينه وبين الله على خدمة الوطن. وكان هدف هذه الجمعية هو حصول البلدان العربية على استقلالها. ينظر: المصدر نفسه، ص ٤١٤-٤١٦؛ رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٦، ص ١٣.

(٣٢) احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦، ص٧-١١.

(٣٣) أدى هذا الحزب دوراً مهماً في الحركة القومية العربية وهدفه السعي لتطوير أسلوب الحكم في ولايات الدولة العثمانية على أساس اللامركزية، أي إعطاء كل ولاية استقلالها الإداري من اجل تطبيق الإصلاحات الضرورية. وطالب هذا الحزب ان يصبح نظام الدولة العثمانية على نمط يشبه نظام الولايات المتحدة الامريكية، وان تكون في كل ولاية لغتان رسميتان: اللغة التركية واللغة المحلية. وفتحت فروع لهذا الحزب في الأقطار العربية. ينظر: سليمان موسى، المصدر السابق، ص٣٤-٣٥.

(٣٤) عصام محمد شبارو، المطول في تاريخ بيروت، مج ٣، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٨ ص ١٣٩١-١٣٩٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٣٩٢.

(٣٦) انيس النصولي، عشت وشاهدت، بيروت: ١٩٥١، ص ١٨٦.

(٣٧) فواز سعدون، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

(٣٨) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج٢، بيروت: مطابع دار الكشاف،١٩٥٠، ص ٢٢.

(٣٩) حزب الائتلاف والحرية: أسس هذا الحزب في الثامن من تشرين الثاني عام ١٩١١على يد مجموعة من المنشقين عن جمعية الاتحاد والترقي ومجموعة أخرى من العناصر المختلفة التي تجمعها فكرة معارضة الاتحاديين، والايمان باللامركزية. وقد اعتمد هذا الحزب على بعض الصحف لنشر أفكاره ومبادئه مثل جريدة (تنظيمات)، وفتحت له فروع في عدة بلدان عربية منها العراق. نشر برنامجه السياسي الذي نص على المطالبة باللامركزية مع الحفاظ على الرابطة العثمانية، وشجب فكرة الاعتماد على الفكرة القومية والإسلامية التي من شأنها ان تفكك تلك الرابطة بين عناصر الدولة العثمانية. ينظر: إبراهيم خليل العلاف، حزب الحرية والائتلاف وانتخابات سنة ١٩١٢ في الموصل، http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com ، ٦ تموز ٢٠٢١.

(٤٠) وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦، ص٢٠٥.

(٤١) نخلة التويني (١٨٥٥-١٩٢٩): انتخب عام ١٨٩٢ عضو في مجلس إدارة ولاية بيروت، وعضو في مجلس بلدية بيروت عام ١٨٩٩.كان من المعادين للدولة العثمانية وحكم عليه بالإعدام ثم عفي عنه، سافر على إثر ذلك الى سويسرا وعاد الى بيروت عام ١٩١٨ بعد انهيار الدولة العثمانية. انتخب نائبا عن بيروت في مجلس النواب لعدة مرات وترأس جلسات المجلس عام ١٩٢٢ بصفته رئيس السن. ينظر: https://www.alnssabon.com/t82606.html ، ١٦ نيسان ٢٠٢١.

(٤٢) فواز سعدون، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

(٤٣) أدهم بك: عين واليا على بيروت خلال الفترة التي تشكلت بها حكومة الائتلافيين عام ١٩١٢ وتم عزله في السنة الثانية من قبل حكومة الاتحاديين وعين حازم بك محله. وكان أدهم بك صديقا للإصلاحيين وداعما للحركة الإصلاحية. ينظر: https://www.yabeyrouth.com ، ٩ تموز ٢٠٢١.

(٤٤) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ١٢٩.

(٤٥) وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ٢٠٧؛ جورج اديب كرم، المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٤٦) أصدر الوالي بلاغا في أواخر كانون الأول من عام ١٩١٢ دعا فيه مجلس إدارة ولاية بيروت للاجتماع للنظر في الإصلاحات التي تحتاج اليها الولاية، فتم اعداد لائحة رسمية وهي تشبه في موادها الى حد ما اللائحة التي وضعتها لجنة الإصلاح في جمعية بيروت الإصلاحية الا انها تتعارض مع مطالب الإصلاحيين في الكثير من النقاط الجوهرية وبالتالي سقطت شرعية هذه اللائحة لأنها لم تحظ بتأييد شعبي. ينظر: فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٤٩-٥٩؛ وجيه كوثراني، المصدر السابق، ص ٢٠٧.

(٤٧) فواز سعدون، المصدر السابق، ص٢٦-٢٧.

(٤٨) محمد جميل بيهم، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٤٩) حسان حلاق، الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، بيروت: الدار الجامعية، (د. ت)، ص ٨.

(٥٠) فاضل حايف كاظم، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٤، ص١٧.

(٥١) صقر يوسف صقر، المصدر السابق، ص٢٩٥؛ عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص٧٣-٧٤.

(٥٢) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ١٣٠-١٣١.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٥٤) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص٢٠.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٣٣-١٣٧؛ حسن زعرور، الحركة الإصلاحية في بيروت أوائل القرن العشرين، مجلة المقاصد(لبنان)، العدد٥٢، ١٩٨٦، ص٥٤.

(٥٦) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٣٥.

(٥٧) بترو اسكندر طراد (١٨٧٦-١٩٤٧): تلقى تعليمه في بيروت وفرنسا وتخرج من جامعة باريس عام ١٩٠٠من كلية الحقوق. أحد أعضاء جمعية بيروت الإصلاحية. ترك بيروت عام ١٩١٤وسافر الى الإسكندرية خوفا من بطش الدولة العثمانية نتيجة لمعارضته للحكم العثماني. عين نائبا عن بيروت في البرلمان اللبناني لعدة دورات في الأعوام ١٩٢٢، ١٩٢٩، ١٩٣٧، ثم انتخب رئيسا للبرلمان. وفي عام ١٩٤٣ أصبح رئيسا للوزراء لفترة مؤقتة. ينظر: إبراهيم كريديه، أبناء الشرق، بيروت: مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، ٢٠٠٧، ص٢٦٥-٢٦٦.

(٥٨) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ١٣٧.

(٥٩) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٣٨.

(٦٠) سليمان موسى، المصدر السابق، ص ٢٩-٣٠؛ حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ١٥٠-١٥١.

(٦١) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ١٥٢.

(٦٢) فواز سعدون، المصدر السابق، ص٣٧-٣٨.

(٦٣) كامل الصلح: من مواليد صيدا واحد المنخرطين في الإدارة المدنية العثمانية. قام بدور بارز في السياسة العثمانية وفي الحركة الإصلاحية. توفي عام ١٩١٧. ينظر: حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص١٣٠؛ https://m.marefa.org ، ٩ تموز ٢٠٢١.

(٦٤) فواز سعدون، المصدر السابق، ص٣٨-٣٩

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٨-٣٩.

(٦٦) مجلة المنار(مصر)، العدد ٤، ٨ نيسان ١٩١٣، ص ٢٧٥؛ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة: دار الهنا للطباعة، ١٩٦٠، ص ٤٤٦؛ وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية-السياسية، ص٢٠٨؛ فواز سعدون، المصدر السابق، ص٤١؛ حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص١٤٠-١٤١؛ خالد بن إبراهيم بن عبد الله البريان، الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين، ج١، الرياض: دار المسلم للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص ١٣٠؛ علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي ١٩٠٨-١٩١٨. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ١٠٠.

(٦٧) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٦٨) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص١٥٣-١٥٥.

(٦٩) الياس جرجس، ولاية بيروت ١٨٧٨-١٩١٤، مطبعة عكار، (د. ت)، ص٣٣٦.

(٧٠) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٨٩.

(٧١) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ١٥٥.

(٧٢) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٨٩-٩٠.

(٧٣) عنبره سلام الخالدي، المصدر السابق، ص ٧٤.

(٧٤) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٧٥) حسن زعرور، بيروت التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤، بيروت: المركز العربي للطباعة النشر، (د. ت)، ص١١٨.

(٧٦) عصام محمد شبارو، المطول في تاريخ بيروت، ص١٣٩٧.

(٧٧) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ٢٤٤.

(٧٨) الياس جرجس، المصدر السابق، ص٣٣٧.

(٧٩) حسان حلاق، بيروت المحروسة، ص ٢٨٢.

(٨٠) خالد بن إبراهيم بن عبد الله البريان، المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٨١) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٨٢) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص١٥٨.

(٨٣) فواز سعدون، المصدر السابق، ص ٩٧-٩٨.

(٨٤) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص١٥٨.

(٨٥) عنبرة سلام الخالدي، المصدر السابق، ص ٧٤؛ علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، ايران: امير قم، ١٩٩٢، ص٢١٣.

(٨٦) حسان حلاق، بيروت المحروسة، ص ٢٨٣.

(٨٧) كمال صليبي، الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العهد العثماني، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٢٧، أيار ١٩٨٩، ص ١٠٤.

(٨٨) حسان حلاق، بيروت المحروسة، ص ٢٨٢-٢٨٣.

(٨٩) كمال صليبي، الحركة الإصلاحية في بيروت ى[٨٩]، ص ١٠٦.

(٩٠) حسان حلاق، بيروت المحروسة، ص ٢٨٢-٢٨٣.

[٩١] علي معطي، تاريخ لنان السياسي والاجتماعي ١٩٠٨-١٩١٨، بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص ١٠٦.

[٩٢] محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، (د. م): (د. مط)، ١٩٥٧، ص١٦٢.

[٩٣] علي معطي، المصدر السابق، ص١٠٧.

[٩٤] المصدر نفسه، ص١٠٧.

[٩٥] المصدر نفسه، ص ١٠٧.

[٩٦] جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: احسان عباس، ط٨، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧، ص١٩٠-١٩١.

[٩٧] علي معطي، المصدر السابق، ص١٠٨.

[٩٨] كمال صليبي، الحركة الإصلاحية في بيروت، ص ١٠٨.

[٩٩] علي معطي، المصدر السابق، ص١٠٨.

مصادر البحث

إبراهيم خليل احمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦-١٩١٦، جامعة الموصل: دار ابن الاثير للطباعة والنشر، (د. ت).

- إبراهيم كريديه، أبناء الشرق، بيروت: مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.
- احمد قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، دمشق: مطابع ابن زيدون، ١٩٥٦.
- احمد مصفى، مذكرات عباس حلمي الثاني ١٨٩٢-١٩١٤، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٣.
- الأرشيف العثماني.A.MTZ.(05).32.B.257.1 في ٣ أيلول ١٩١٣.
- امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج١، القاهرة: مكتبة مدبولي، (د. ت).
- انيس النصولي، عشت وشاهدت، بيروت: ١٩٥١.
- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤، القاهرة: دار الهنا للطباعة، ١٩٦٠.
- جورج انطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: احسان عباس، ط٨، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧.
- حسان حلاق، الابعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان، بيروت: الدار الجامعية، (د. ت).
- حسان حلاق، بيروت المحروسة في العهد العثماني، بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٧.

- حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨-١٩٣٨، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
- حسن زعرور، الحركة الإصلاحية في بيروت أوائل القرن العشرين، مجلة المقاصد(لبنان)، العدد٥٢، ١٩٨٦.
- حسن زعرور، بيروت التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤، بيروت: المركز العربي للطباعة والنشر، (د. ت).
- حسن زعرور، بيروت التاريخ الاجتماعي ١٨٦٤-١٩١٤، بيروت: المركز العربي للطباعة النشر، (د. ت).
- خالد السعدون، الولاة العثمانيون في العراق ١٩٠٨-١٩١٤، مجلة دراسات تاريخية، العدد ٩١-٩٢، أيلول-كانون الأول ٢٠٠٥.
- خالد بن إبراهيم بن عبد الله البريان، الجمعيات القومية العربية وموقفها من الإسلام والمسلمين، ج١، الرياض: دار المسلم للنشر والتويع، (د.ت).
- رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث، ١٩٩٦.
- زبير سلطان قدوري، العسكريون العرب والثورة العربية الكبرى، دمشق: مطبعة اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٨.
- زين نور الدين زين، نشوء القومية العربية، ط٤، بيروت: دار النهار، ١٩٨٦.
- سليمان موسى، الحركة العربية ١٩٠٨-١٩٢٤، ط٣، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦.
- سنان صادق جواد، موقف جمعية الاتحاد والترقي من الحركة الصهيونية ١٨٨٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- صالح كولن، سلاطين الدولة العثمانية، القاهرة: دار النيل للطباعة والنشر، ٢٠١٤.
- صقر يوسف صقر، عائلات حكمت لبنان، بيروت: المركز العربي للمعلومات، ٢٠٠٨.
- عصام محمد شبارو، المطول في تاريخ بيروت، مج ٣، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠١٨.
- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٣، ايران: امير قم، ١٩٩٢.
- علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي ١٩٠٨-١٩١٨. بيروت: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٩٢.
- عنبرة سلام الخالدي، جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، بيروت: منشورات الجمل، ٢٠١٥.
- فاضل حايف كاظم، صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام ٢٠٠٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، ٢٠١٤.

- فواز سعدون، الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العهد العثماني، بيروت: مؤسسة صائب سلام للثقافة والتعليم العالي، ١٩٩٤.
- كمال صليبي، الحركة الإصلاحية في بيروت في أواخر العهد العثماني، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٢٧، أيار ١٩٨٩.
- مجلة المنار(مصر)، العدد ٤، ٨ نيسان ١٩١٣، ص ٢٧٥.
- محمد جميل بيهم، العرب والترك في الصراع بين الشرق والغرب، (د. م): (د. مط)، ١٩٥٧.
- محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج٢، بيروت: مطابع دار الكشاف،١٩٥٠.
- وجيه كوثراني، الاتجاهات الاجتماعية-السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠-١٩٢٠، بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٦.
- الياس جرجس، ولاية بيروت ١٨٧٨-١٩١٤، بيروت: مطبعة عكار، (د. ت).